اطلاع الشباب على مضمون الوثائق والمواقف للاتحاد منذ نشأته، يمكنه من معرفة تطورات وضعية البلاد، وكذلك التطورات المستمرة التي طرأت على الاتحاد من خلال نضالاته ومحطاته.

ان عرض الوثائق هو الطريقة الموضوعية لفهم الاسباب والاسس لاختيارنا الاشتراكي. وهكذا سوف يطلع الشباب على محطات مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي بعد انعقاده منطلقا من معرفة اطارها التاريخي حتى يدرك مبرراتها ومخرجاتها بموضوعية التحليل الشمولي والجدلي المعتمد على دراسة الوقائع دون عزل بعضها عن بعض.

قرار المؤتمر الجهوي الاستثنائي لحزب الاستقلال يوم 25 يناير 1959

ان المؤتمر الجهوي الاستثنائي لفرع حزب الاستقلال ومنظماته المختلفة المجتمع في هذا اليوم:

نظرا للضرورة الاكيدة في توحيد جميع القوات الوطنية في هذه الفترة الحاسمة التي يجتازها المغرب لتحقيق التحرر والعدالة والديمقراطية ونظرا للاخطار التي تهدد وحدة البلاد وكيانها ولمحاولات الاستعمار في اعادة سيطرته على المغرب، معتمدا على الوصول الى هذه الغاية على التقسيم الذي تعيش عليه حرية العمل والوسائل التي مازال يتمتع بها الاقطاعيون وعملاء الاستعمار كما يعيش عليه فقدان الشعور الذي تتسم به بعض العناصر التي اعمالها الطموح وحب السيطرة الشخصية.

ونظرا لكون واجب كل مسير هو خدمة المصلحة الوطنية لا استخدام الوطنية الشعبية لاكتساب مناصب وامتيازات ذات صبغة اقطاعية

يتأسف على عجز اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي يترك فراغا خطيرا في قيادة الحزب كما يندد بفقدان الشعور عند بعض اعضائها الذين بدؤوا يعتبرون ثروات الحزب ملكا شخصيا ويستغلونه استغلالا يتجاوز الحدود ويتنافس أحيانا مع المصلحة الوطنية كما وقع أخيرا في الاتجاه الذي اعطى لجريدتي «العلم» و«الاستقلال».

ويستنكر التسامح الخطير الذي يقابل به بعض أعضاء الحزب على اختلاف درجاتهم رغم ان سلوكهم في الحكومة او الادارة او الهيئات السياسية قد مس مسا خطيرا بالمصلحة الوطنية او بحقوق الناس، وبالتالي بسمعة الحزب.

ويندد بالعراقيل التي وضعت في سبيل انعقاد المؤتمر الوطني طالما قرر واعلن عنه منذ سنة 1955 وهو وحده الذي من شأنه ان يعطي للحزب ارادة وخطة وفق رغائب الامة.

ويعلن عن استقلال فروع الناحية عن الادارة المركزية العاجزة وممثلها المفتش الجهوي، كما تعلن عن حزمها في ان تنظم نفسها تنظيما ديموقراطيا لكي تعطي للوطنيين من جديد اطار العمل وتحت

ما هم في حاجة اليه من إيمان وتجرد وحماس لمواصلة السعي في سبيل تحقيق الاهداف الوطنية.
ويهيب بسائر المخلصين لمقاومة حملات التضليل والبلبلة التي يقوم بها عملاء الاستعمار الشاعريين وغير الشاعريين من أقطاعيين وخونة وموظفين، وبذلك تتجند الجماهير الشعبية للنهضة المباركة التي تفرضها المرحلة الحاسمة في سير البلاد نحو تحقيق الاهداف الوطنية للتحرر من القيود العسكرية والاقتصادية وبناء صرح ديموقراطية واقعية.
وان المؤتمر الجهوي الاستثنائي لحزب الاستقلال:
اذ يؤكد الاهمية العظمى التي يكتسيها الكفاح الذي تخوضه الامة من أجل تحررها الاقتصادي هذا التحرر الذي يعتبر فصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي نقطة بدايته.
يوجه النداء لكل مواطن ليدرك مغزى هذه المعركة ويتحمل عن وعي ورضى حظه من الجهود والتضحيات في مساواة وعدل.
ويطالب بأن تنهج سياسة تقشفية حقيقية مجدية تعمل بالخصوص على وضع حد لبعض العوائد التي تناسب الحياة: حياة السهولة والرخاء ولا تطابق الامكانيات والمصالح المفروضة.
ويلح في ان يضرب بشدة على أيدي الذين يحاولون المس بمعنوية الشعب ووحدة البلاد وكيانها كيفما كانت وضعية اولئك المجرمين وسمعتهم.
وان المؤتمر الجهوي الاستثنائي لحزب الاستقلال وهو على علم بالعراقيل والصعوبات التي تعترض طريق الامة في سبيل تحقيق اهدافها الوطنية شاعر بالارث الثقيل الذي خلفه الاستعمار واستفحل بعد مرور ثلاثة سنوات من الضغط والاهمال وتوالي الاخطاء المنكرة
يحيي الحكومة التي يرأسها الاخ عبد الله ابراهيم ويثني على تأييده التام لها فيما هي مقدمة عليه من جسيم المهام للتصفية والاصلاح.
ويؤكد تعلقه بصاحب الجلالة محمد الخامس رمز الكفاح الوطني.
يجتاز المغرب مرحلة حاسمة في تاريخه الوطني، حيث يخوض معركة فاصلة في سبيل التحرر والبناء يجد فيها نفسه وجها لوجه امام الاستعمار الذي يعمل جاهدا باستمرار سيطرته المحافظة على امتيازاته تحت ستار الاستقلال الشكلي.

- وبعد ثلاث سنوات من التردد والجمود والحيرة ضعف خلالها حماس الجماهير الشعبية وكادت ان تدفع بالبلاد الى شفا الحافة.

- وفي الوقت الذي استرجعت فيه القوات الوطنية اندفاعها وحماسها، وفي الوقت الذي استطاعت فيه الجهود المتواصلة الفعالة ان تستخلص وسائل التحرر والبناء وتوطد دعائمها.

- وفي الوقت الذي نشاهد قيام حملة من الدس والبلبلة والتفرقة نجد في تكاثر الهيئات السياسية المصطنعة مساعد التحطيم معنوية الشعب، وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يرفضها تحقيق الاهداف الوطنية

- وان الموقعين على هذا الميثاق المقدر بين لمسؤولياتهم امام خطورة الساعة وفيهم مسؤولون عن منظمات سياسية وأخرى مهنية وثقافية

- سواء منهم رجال الصناعة والعملة والفلاحون والتجار والطلبة

- وكلهم ان كانوا ينتمون الى منظمات سياسية مختلفة واوساط اجتماعية متعددة فأنهم تجمعهم جميعا رغبة متعادلة صادقة في الوحدة والعمل الوطني.

يعلنون:

- أنه لا يوجد اي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي وان الاتحاد وحدة كفيل باحباط المطامع الاستعمارية وتحقيق الاهداف الوطنية يؤكدون:

- أن الهيئات السياسية في شكلها الحاضر اصيبت بالتعفن ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتحنيدها للمهام البنائية بل صارت أداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية او للاحتفاظ عليها، هذا ان لم تمهد السبيل لتدخل اليد الأجنبية ولم تدخر في خدمة مصالح خسيسة متسترة. لذلك فان الموقعين على هذا الميثاق استجابوا لنداء ضميرهم ووطنيتهم ولإرادة الجماهير الشعبية المصممة على توطيد وحدتها وتقوية ايمانها وتجردها لخدمة الصالح العام، تلك الخصال التي كانت سر الانتصارات التي احرزها الوطن على الاستعمار.

يقررون:

- التخلي عن صفاتهم الحزبية والوانهم السياسية، وفي غمرة الاخوة الصادقة يؤسسون: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

حيث سيجد كل مواطن مجالا للعمل الإيجابي في جو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الاهداف التالية :

- الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني
- جلاء القوات الاجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيود العسكرية والاقتصادية والفنية
- مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية
- تحقيق الاصلاح الزراعي الذي هو شرط لرفع مستوى المعيشة لجماهير الفلاحين
- انتهاج سياسة التصنيع وتأميم المرافق الحيوية للاقتصاد لضمان ارتفاع المدخول القومي ارتفاعا مطردا لفائدة جميع السكان
- الاسراع بتحقيق اصلاحات جوهرية في الادارة وتكوين الاطارات وفقا لمقتضيات الاستقلال.
- اتباع السياسة الواقعية في التعليم تطابق روح التطور العصري للمغرب وتحافظ على مقوماته الروحية
- اقامة ديموقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم سواء في الصعيد الوطني او المحلي في دائرة ملكية دستورية
- مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل تحريره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الوحدة العربية والتضامن الافريقي
- تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من اجل التحرر على اساس تقوية دعائم السلام العالمي.

قرارات المجلس الوطني للاتحاد
معركة التحرير الاقتصادي 6 دجنبر

1959

ان المجلس الوطني الاول للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء بتاريخ 6 دجنبر 1959 بعدما استمع الى تقرير الكتابة العامة عن الحالة السياسية والاقتصادية وشؤون تنظيم الاتحاد.

وبعد الانصات الى البيانات المختلفة التي ادلى بها ممثلو الاقاليم؛ وبعد ما تناول بالدرس المستفيض هذه التقارير والبيانات، وعلى ضوء استعراض الوضعية السياسية في الداخل والخارج، يعرب عن ابتهاجه بالوعي الشعبي المتزايد الذي أدى الى تجميع القوات الشعبية في سفينتها الوطنية ورفع خدمن التحزب والتردد وتطارح المسؤوليات. يجلس بارتياح اقبال الشعب المتزايد على صفوف الاتحاد الوطني الذي فرض وجوده في الداخل ونال مكانة مرموقة في الخارج في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر يحيي باعتزاز وفخر المكاسب الوطنية التي اقتلعها الشعب بكفاحه الوطني والتي كان من بينها التدابير الاقتصادية التي تقدمت الحكومة بها لمصادقة رئيس الدولة والتي دخلت في حيز التطبيق منذ فاتح 17 اكتوبر الاخير وذلك ضمن التحرر الاقتصادي الكامل والذي هو من اهداف الاساسية للاتحاد الوطني. يعتز بالثقة التي استعادها المغرب في الحقل الدولي وبدور الفعال الذي يلعبه في جميع المنظمات الدولية. يبارك ويؤيد عدم التبعية التي اصبحت حقيقة واقعة والتي هي السياسة الرشيدة التي أقرها ميثاق الاتحاد الوطني. يلاحظ انه في الوقت الذي تعمل فيه عناصر وطنية شعبية من بين اعضاء الحكومة لتحقيق الاهداف الوطنية وتتجاوب في عملها هذا مع ارادة الاتحاد الوطني واهداف ميثاقه يتجلى في اطراف هذه الحكومة نفسها وفي الارادة التي يجب ان تكون تابعة لها ومنفذة لتعاليمها نوع من الشذوذ والمعارضة، والعمل لاحباط المشاريع البناءة الشيء الذي لا يوجد له نظير في النظم المتعارفة. يندد بهذا التناقض الذي يساعد على انتشار المسؤولية ويزيد في فساد الجهاز الاداري وتعفنه. يطالب باصلاح هذا الجهاز وذلك بتطهيره من عناصر الفساد واخضاعه للسلطة التنفيذية التي يجب ان تؤلف كلا متضامنا لا يتجزأ لوضع مقاييس منطقية للحكم مطابقة لقواعد النظم السليمة يلفت نظر الشعب الى تجلي هذا التناقض بصفة خاصة في تصرفات قوات الامن وعدم خضوع المسؤولين للانظمة الادارية المتبعة في الحكومة لقرارات تتناقض ومقتضيات القانون بدون الرجوع الى المسؤولين في الحكومة المفروض فيهم مباشرة المسؤولية في هذا الميدان. وفيما يرجع للانتخابات البلدية والقروية فان المجلس الوطني يحتفظ في الاعلان عن موقفه من هذه الانتخابات الى أن تستوفي اللجنة الادارية الوطنية المعلومات الكافية حول الاجراءات المتعلقة بها خصوصا وقد اطلع على البيانات ممثلي الاقاليم عن الظروف التي تتابع فيها تسجيل الناخبين في بعض الاقاليم.

في الميدان الاقتصادي

ان المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يحيي بانتهاج المشروع في اعداد التصميم الخماسي الذي يجب ان يتوخى امكمال التحرر الاقتصادي ويدفع بالبلاد في مرحلة التجديد الفلاحي والتصنيع لضمان التشغيل الكامل لليد العاملة المغربية على ان تستهدف هذا التصميم هيمنة الدولة على مرافق الانتاج القومي وبشرط أن تخضع ميزانيته في سنوات التصميم لمقتضيات مراجعة أسسها ويصرفها في المرافق المنتجة الملبية لحاجيات البلاد الاساسية .

في الميدان الفلاحي

وفي ما يرجع للميدان الفلاحي على الخصوص فنظرا لضرورة تطوير التوازن بين الحواضر والبوادي الذي يتطلب اصلاحا فلاحيا جريئا فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اذ يعتبر ان الارض تراث وطني للامة يطالب:

1- بالاسراع في تعميم عملية الاحياء للاراضي الزراعية التي يتوقف عليها كل اصلاح

2- فيما يرجع للاراضي الجماعية يطالب بأن تتكون في دائرتها تعاونيات فلاحية تتألف من مجموعة وحدات الانتاج .

3- فيما يرجع لاراضي المخزن والاحباس واراضي الحونة واراضي المعمرين التي تم استرجاعها فإن الاتحاد الوطني يطالب بأن تشرف على استثمارها مراكز الاشغال محافظة على مستوى الانتاج

4- وفيما يرجع لعموم الاراضي المغصوبة يطالب بتكوين مكتب لاسترجاعها بالبحث عن الاراضي التي مازالت في ايدي المعمرين او المغاربة والتي يتملكونها بغير طريقة شرعية او مشبوه فيها وهذا يقتضي البحث عن أصل الملكيات

5- كما يعهد لهذا المكتب بحيازة الاراضي الغير المستثمرة بكيفية صالحة وكذلك الاراضي التي تقتطعها الدولة من الاراضي المستصلحة أو المجهزة من الميزانية العامة

كما يطالب الاتحاد الوطني

1- بالاسراع في تكوين بنك مركزي للقرض الفلاحي وتقرير سياسة في القرض تتفق مع اهداف الاصلاح الزراعي

2- بتكوين مكتب للري ومكاتب لتجهيز المناطق الصالحة

3- بتنظيم تسويق المنتوجات الفلاحية واسقاط الترتيب عن الفلاحين

الصغار وعن التعاونيات الفلاحية الداخلة في الاصلاح الفلاحي
وأخيرا يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتوجيه عناية
خاصة لمشكلات الاطارات الفلاحية التي بدونها يبقى الاصلاح
الفلاحي معطـــلا

في الميدان الخارجي

وفي الميدان الخارجي يسجل المجلس الوطني بارتياح الجهود التي تبذل
لجلاء القوات الاجنبية عن الوطن ويطالب بالمزيد من الحزم في
معالجة هذه المشكلة نظرا للخطر الذي يشكله وجود هذه القوات
على بلادنا التي تريد ان تتفرغ لبناء استقلالها بعيدة عن الا-لاق
والنزعات بين المعسكرات كما يطالب بالعمل لاسترجاع ما بقي من
ترابنا الوطني تحت الاحتلال الاجنبي
والمجلس الوطني يحيي كفاح شعب الجزائر المجاهدة، ويؤكد تضامن
القوات الشعبية معه في جهاده ويوجه نداء الى الحكومة
الفرنسية لتضع حدا للدماء المراقة في الجزائر وذلك بالدخول
فورا في مفاوضات مع ممثلي الثورة الجزائرية الذين انتدبتهم
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والذين يتمتعون بكامل
ثقة الشعب الجزائري لمصيره بكامل الحرية.
والمجلس الوطني يعتبر استقلال الجزائر اساسا لبناء المغرب العربي
الذي يجب ان يساهم في تدعيم كيان الامة العربية، والمجلس
الوطني يساند حركة التحرير الافريقية التي تعمل لتحطيم قيود
الاستعمار واقامة وحدة افريقية مزدهرة.

نداء

ولتحقيق هذه الاهداف الوطنية يحدد المجلس الوطني للقوات الشعبية
النداء الذي كان وجهه بمؤتمره التأسيسي يوم 6 سبتمبر لسائر المخلصين
بدون تمييز ولا استثناء لاخذ مكانهم في صفوف الاتحاد الوطني كما
ينادي جميع اعضاءه في الحواضر والبوادي لنشر دعوة الاخوة
والوئام بين المواطنين وتفهيم دعوة الاتحاد والتجند بالحذر
في اداء تلك الرسالة قطعا لدابر الاستفزازات التي تستهدف
عرقلة تحرر الشعب وتأخير حركة التحرر في البلاد.

ملتمس المجلس الوطني المنعقد بالدار البيضاء يوم 3 أبريل 1960

تقديم :

ان المجلس الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء بتاريخ 3 ابريل 1960 بمركز الاتحاد بعدما استمع الى تقرير الكتابة العامة السياسية والمالية والادارية ، وبعد الانصات الى البيانات المختلفة التي أدلى بها ممثلو الاقاليم وبعد ما تناول بالدرس والمناقشة هذه التقارير والبيانات، وعلى ضوء استعراض الحالة العامة في الداخل والخارج .

يترحم على ضحايا زلزال أكادير، ويعرب عن أمله في أن يسارع المسؤولون باعادة المنكوبين الى حالتهم العادية وتعويض المحتاجين عما فقدوه ، في دائرة احترام كرامتهم البشرية ، ويبعث بتشكراته الحارة للدول والمنظمات التي هبت لمساعدة المغرب في نكبته .

ويرحب بانعقاد المؤتمر الثاني النقابي الافريقي الذي سينعقد بالدار البيضاء بين ثاني وثامن شهر مايو المقبل ، ويحيي فكرة النقابة الافريقية التي تكون نقطة انطلاق لتحقيق افريقيا المتحدة .

ويوجه المجلس الوطني تحية الاخوة والتقدير الى كافة اعضائه المعتقلين الابرياء ضحايا مؤامرة الاستعمار وأذنابه .

ويحيي باعجاب صرخات الاحتجاج التي تعالت من الجماهير الشعبية ضد هذه المؤامرة وينوه بالمواقف الوطنية التي وقفها الاحرار داخل المغرب منها خاصة موقف شيخ الاسلام ، كما يوجه تحية التقدير الى جميع أحرار العالم الذين أعلنوا بمختلف وسائل النشر عن تضامنهم مع قضية الحرية والتقدم في بلادنا وعن استنكارهم لمؤامرة الاستعمار واذنابه .

الطبقة العاملة والحقوق النقابي :

والمجلس الوطني يحيي كفاح الطبقة العاملة من أجل بناء الاستقلال وتدعيم صرح الاقتصاد الوطني ، ويعلن عن اعجابه وتنويهه بمنظمة الاتحاد المغربي للشغل وهي تخوض معركة ضد اعداء الطبقة العاملة الذين يسعون لتقسيمها وخلق فوضى في عالم الشغل لاتؤدي حتما الا لخلق اضطرابات اجتماعية وحرمان الجماهير الشعبية من الاستفادة من المنجزات الاقتصادية التي تحققت خلال الفترة الاخيرة .

ويبدي المجلس الوطني ارتياحه لنجاح الاضرابات الاجماعية التي برهنت على تماسك صف الطبقة العاملة ووقوفها سدا منيعا ضد جميع المناورات التي ترمي الى النيل من القوة التقدمية عن طريق التعسف والمس بالوحدة النقابية وذلك في الوقت الذي تتصرف فيه منظمة الاتحاد المغربي للشغل للعمل داخل إطار أكبر وعن طريق تأسيس نقابة اقريبقية متحدة .

والمجلس الوطني اذ يقر الحق النقابي لجميع العملة يندد باصطناع النقابات وتوجيهها ويناهض كل منظمة مسخرة تؤسس تحت ستار اسم النقابة وفاء لاشخاص لا علاقة لهم بالطبقة العاملة ، وعلى حساب مصلحة العمال أنفسهم .

ويلفت نظر المسؤولين الى خطورة التلاعب بالقيم المقدسة التي كافحت من أجلها الطبقة العاملة وفي طليعتها وحدتها النقابية .

التطهير والدستور :-

يلاحظ المجلس الوطني ان المغرب ينزلق كل يوم أكثر في طريق التناقض والفساد الاداري اللذين كان نددبهما في اجتماعه الاخير الذي ترتب عليه وعلى مقرراته حركة القمع المتواصلة .

ويهيب بضرورة وضع حد للتناقض والفساد بتطهير الادارات تطهيرا كاملا من عناصر الخونة ومن جميع العناصر الاجنبية التي تحرك خيوط المؤامرات على الشعب المغربي بواسطة منفذين مغاربة لاضمير لهم .

والمجلس الوطني اذ يلاحظ ان البلاد لاتتوفر حاليا على مجالس ديموقراطية لا في الصعيد الوطني ولا في الصعيد المحلي يعلن أن تجربة الاربع سنوات الاخيرة تفرض التعجيل باقامة نظام ملكية دستورية .

ولذلك يطالب المجلس الوطني بالشروع فورا في انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديموقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حدا للتعفن والفساد، كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الاساسية دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية .

الانتخابات البلدية والقروية :

ومايزال المجلس الوطني متمسكا بتحفظه السابق عن الانتخابات البلدية والقروية وبملاحظاته على طرق اجرائها وهو يعتبر ان كل انتخابات لاتتوفر على جو سليم لاجرائها هي انتخابات مزيفة وبالتالي لايمكن ان تترتب عليها نتائج سياسية .

الميدان الاقتصادي :

و المجلس الوطني يحيي المنجزات الاقتصادية التي سهلت تنفيذها التدابير المتخذة خلال شهر اكتوبر 1959 التي كانت ابتدأها القوات الشعبية .

ويعلن عن ابتهاجه بكون سياسة التحرر الاقتصادي التي كانت في طليعة اهداف الاتحاد الوطني قد اخذت تعطي نتائجها رغم جميع المناورات الرامية الى التشكيك في تلك النتائج وذلك بفضل التضامن القائم بين القوات الشعبية و المشرفين على توجيه اقتصادنا الوطني ، ويطالب بمتابعة هذه السياسة في نطاقه التصميم الحماسي .

و يذكر المجلس ببرنامجه الفلاحي المقرر في اجتماعه الأخير ، ويجدد مطالبته باسقاط الترتيب عن صغار الفلاحين ومتابعة نظام التعاونيات الفلاحية ، ويعرب عن ارادته في متابعة سياسة استرجاع اراضي الاستعمار و اشراف مراكز الاشغال العمومية عليها محافظة على مستوى الانتاج .

الميدان الخارجي : الجلاء .

و المجلس الوطني يبتهج بالارادة الشعبية المصممة على ان تجعل من هذه السنة سنة جلاء القوات الاجنبية عن بلادنا ، ويضع اعضاء الاتحاد في خدمة تحقيق هذا الهدف الوطني ، ويؤكد استعدادهم لخوض معركة الجلاء ان اقتضى الحال بجميع ما تتطلبه من تضحيات ، ويطالب بتعبئة طبقات الشعب عن طريق التجنيد العام الذي ينبغي ان يدخل في حيز التطبيق .

كما يطالب المجلس الوطني باسترجاع ما بقي من ترابنا الوطني تحت الاحتلال الاجنبي .

الجزائر :

والمجلس الوطني يحيي الشقيقة الجزائر وهي تخوض كفاحها المرير ويؤكد تضامن القوات الشعبية معها في جهادها ، ويندد بالسياسة الاستعمارية التي خيبت الأمل في ايام مفاوضات تضع حدا للحرب الدامية المعكرة لصفو السلام العالمي ، وتطبيقا لمقررات مؤتمر الشعوب الافريقية الذي كان استجابة لمقترح مغربي ، يطالب المجلس الوطني بالشروع فورا في اعداد المتطوعين المغاربة للمشاركة في معركة تحرير الجزائر .

التفجير الذري :-

ويحتج المجلس الوطني على التفجير الذري الفرنسي المتكرر في صحراء المغرب العربي ويندد بسياسة العدوان والتحدي الصارخ التي تقابل به فرنسا احتجاجات الشعب الافريقي واستنكار الرأي العام العالمي ، ويحملها مسؤولية عملها الفظيع في تعكير العلائق بينها وبين بلادنا ، ويطالب باتخاذ تدابير أكثر صرامة لمواجهة هذا العدوان .

التمييز العنصري :

ويستنكر المجلس فظاعة الإرهاب الوحشي والتمييز العنصري المتبعين في جنوب افريقيا من لدن حكومة رجعية عنصرية، ويبعث بتحيات التضامن للإخوان الأفارقة ضحايا تلك السياسة، وينوه بكفاحهم المشروع، ويطالب العالم المتمدن بالتكفل لإنقاذ البشرية المضطهدة في ذلك الجزء من العالم.

نداء :

والمجلس الوطني وهو ينوه في النهاية بالعمل البناء الذي حققه الوزراء التقدميون في حكومة عبد الله ابراهيم رغم العراقيل التي تكتنفها من داخلها وخارجها يهيب بالشعب أن يظل يقظا أمام المناورات، حذرا من الوقوع في فخ الاستغراز وان ينصرف في كفاحه لتدعيم استقلال البلاد وحماية المكاسب الوطنية من العابثين بها لاحباط مكائد الاستعماريين واذنابهم. ولتحقيق اهداف حركة التحرر والتقدم.

البيضاء في 4 أبريل 1960

بلاغ الكتابة العامة للاتحاد الوطني بعد وفاة الملك محمد الخامس

1961

اجتمعت الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم الخميس 2-3-61 بمركز الاتحاد بالبيضاء، وبعد الاجتماع اصدرت البلاغ الآتي:

ان الكتابة العامة للاتحاد الوطني المجتمعة يومه الخميس 2 مارس 1961، تنحني أمام روح فقيد البلاد الملك الراحل محمد الخامس.

والكتابة العامة، بعد أن درست الوضعية الجديدة في المغرب، والتي نتجت عن وفاة محمد الخامس، وبعد أن سجّلت خطورة الحالة، واستجابة للشعور الشعبي العام بضرورة تكتيل الجهود وتوحيد الصف، حتى يمكن للمغرب ان يتغلب على جميع الاخطار، وبعد تبادل الرأي حول الاتصالات التي وقعت في اليومين الاخيرين مع ممثلي بعض الاحزاب السياسية بطلب من هذه الاخيرة، وبعد مناقشة نتائج هذه الاتصالات، وحيث انه الشعور المغربي قد جسّم بشكل ملموس منذ وفاة الملك الراحل رغبته الاكيدة في الوحدة لتحقيق مطلبه الأساسي الذي هو تزويد البلاد بالمؤسسات الدستورية وحيث ان الوحدة المنشودة يجب ان يكون لها مدلول واضح تجنّباً لكل مغالطة او مناورة او خيبة أمل - نظراً لذلك فان الكتابة العامة للاتحاد الوطني قرّرت ما يلي:

اولا - مواصلة المساعي مع جميع الهيئات السياسية قصد تحقيق وحدة العمل على اساس النقطتين التاليتين:

- انتخاب مجلس تاسيسي لا يتعدى المدة اللازمة من الوجهة الادارية لتنظيم هذا الانتخاب.
- تاسيس حكومة انتقالية يكون من جملة مهامها تنظيم هذا الانتخاب على ان تحدد في نص قانوني السلطات التي يجب ان تكون لهذه الحكومة حتى تستطيع ان تقوم بمهامها وتكون لها المسؤولية الحقيقية امام رئيس الدولة وامام الرأي العام.

ثانيا - استدعاء اللجنة الادارية الموسعة لعقد اجتماع بمقر الكتابة العامة بالدار البيضاء يوم السبت 4 ابريل على الساعة التاسعة مساء.

قرارات المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد أيام 1962

القرار السياسي :

إن المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء أيام :
25 - 26 - 27 ماي 1962

- بعد أن درس تقرير نشاط الاتحاد ودرس الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوضع الذي توجد عليه البلاد في الظروف الراهنة.
- وبعد أن استمع إلى نتائج السنوات الست الأولى، وخاصة تهم بة الحكم الملكي في السنتين الأخيرتين
- حيث إن هذه النتائج تتجلى في :
- جهاز إداري متعفن تسوده اللامسؤولية، والامتيازات والمحسوبية.
- مساس بالحقوق التي دفعت الجماهير ثمنها غاليا في ميدان الحقوق الديمقراطية والحريات النقابية.
- تصفية المنظمات الوطنية المقاومة، ماديا ومعنويا، ومتابعة سياسة انتقامية مائتة هذ المناضلين الذين امتحنوا امتحانا في كفاحهم الطويل الشاق ضد الاستعمار.
- تبني نهج في البورجوازية الوطنية الكبرى للامتيازات والمرافق والتوظيفات الاستعمارية في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى مزج تام في المصالح، وإلى انسجام عميق في الرأي بين هذا النهج في البورجوازية الوطنية وبين الاستعمار، ومن جهة أخرى إلى ابقاء الجماهير الشعبية في حالة من القلق والتقهقر والعجز.
- مواصلة السعي باستمرار وبصفة جانبية من جانب الرجعية قصد إبتذال الشعارات الثورية للجماهير وإبلادتها أو خلق الالتباس والتردد في النفوس، ورفع شعارات الحق والتحرر والشكل الفكري إلى مرتبة الفضائل، كل ذلك من أجل استغلال روح النضال عند الجماهير الشعبية أو تأييد استغلالها واستعبادها.
- وحيث أن المغرب بفضل مناضلاته الشعبية الحية ويقظة جماهيره وتوجهه، يقاوم اليوم بتوجيهه كل انزلاق نحو الاستبداد، وهو يتوفر على طاقات تشكل القاعدة الأصيلة لتطور ديمقراطي.
- إنه منذ 14 أبريل 1960 عندما ألحق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الميثاق الذي كان يرمي فيه المغرب، أكثر بقوة لهيئة انتخابات عامة لإقامة مجلس تأسيسي، وأن التجربة ما انفكت تثبت صواب هذا الموقف في الميدان السياسي.
- وحيث أن تجربة المشاركة في الحكومة من دجنبر 1958 إلى ماي 1960 أثبتت للجماهير أن تقدم افتتاحا حازما، إنه يستحيل بدفعة هو عملية متابعة سياسة جهادية في التحرر الوطني وإصلاح الأنظمة الاقتصادية داخل ملمح عتيق فاقد لكل امتداد شعبي، وفي نطاق إدارة متعفنة غير مسؤولة ومتعفنة.

- وحيث أن تتم بة المجالس البلدية والقروية أثبتت أن سلوك المكلم يقوم على المزاج اتجاه الجماهير الشعبية، و يتجلى في المواظبة والانضباط والإهمال والسبق والتجاوزات التي يلاقيها المنتخبون في هذه المجالس.

- وحيث أنه بينما يرفض المكلم إعطاء الكلمة للشعب فإنه يستحوذ إهدار دستور ممنوح يخنقه فيرون أهانب.

- وحيث أن سلوك معالجة القضايا الوطنية الكبرى، وخاصة منها قضية الوطن التي مازالت تعاني الاستعمار المباشر وغير المباشر في موت كل يوم بسبب الحروب والدمارات المتناقضة مما أدى مثلا إلى خلق البلبلة والخيبة في نفوس الجماهير الوطنية المخلصة داخل مؤسساتها أو في شتى المجالات لوحدة مزيفة تتمثل شر وعية الاستعمار الجديد المتسلط من خلفه إلى الميدان.

- وحيث أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما فتئ يعبر عن سخط الجماهير الشعبية على هذه الأوضاع الخاطئة، و يقدر بعمق عواقب السياسة المتجاهلة الإرادة الشعبية و يرى أن الحلول الناجعة التي تطمح الجماهير الوطنية الحرة في إطارها تتلخص فيما يلي:

1- يؤكد المؤتمر الخامس أن نظام المكلم الحالي بالمغرب في الظروف الراهنة لا يخرج عن أحد أمرين اثنين: إما أن يكون شعبيا تقدميا و إما أن يكون على العكس معينا على القوة.

2- يقترح المؤتمر الخامس على الشعب المغربي تحضير دستور ديمقراطي في الخفاء و بتواطؤ مع الأحانب.

3- يدعو إلى العمل المشترك مع المكونات الأخرى لجبهة القوات الشعبية، تسهر على تنظيم انتخابات حرة لمجلس تأسيسي يضع الدستور الذي يناسب الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و يلبي مطامح الشعب في الديمقراطية والتقدم.

4- يقرر الجبهة الاتحاد المغربي للشغل بالوسائل التي تراها مناسبة.

5- يعتبر أن نضال فئة الاتحاد السياسة، و تحقيق الأهداف التي يرسمها الحزب التقدمي الجماهيري مرتبط على أحكام تنظيم الاتحاد الوطني و تعبئة سائر الجماهير الشعبية العمالية والفلاحية والمثقفة و الطلابية و النسائية، و الجماهير على وحدتها و توثيقها، و على وعيها إلى مستوى المسؤوليات التي تراها مناسبة.

6- توجه النداء إلى سائر المواطنين و المواطنات لكي يتجندوا في انطلاق ثوري، يضع القوة و تفاؤلا على العمل لبناء مجتمع تقدمي، يضع حد الظلم الإنساني و السلام.

"المجد"

1962 قرار اللجنة المركزية حول مقاطعة الاستفتاء

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 14 نوفمبر 62 بالدار البيضاء وبعد تحليلها الوضعية التي نشأت عن قرار القيام بالاستفتاء في موضوع الدستور.

وبعد ما درست النتائج التي ستنجم عن هذه العملية المزدوجة سواء على الصعيد الوطني أو بالنسبة للمغرب العربي اتخذت قرار بمقاطعة الاستفتاء، وفيما يلي الحيثيات المعللة لقرار المقاطعة:

ولهذا فإن اللجنة المركزية التي تؤكد تشبثها بالخطة السياسية المقررة في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

تعتبر أن كل مشاركة في هذه الحالة سواء بنعم أو لا، لا معنى لها ولا نتيجة من ورائها سوى استسلام الجماهير الشعبية وتنازل الشعب المغربي الذي هو مصدر السلطات.

أولا: عن حقه المقدس في وضع دستوره بواسطة نوابه المنتخبين

وثانيا: عن مطامحه في التحرر الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة التخلف الاقتصادي والاستعمار الجديد.

وتقرر اللجنة المركزية تعبئة سائر المناضلين واطارات الجماهير العمالية والفلاحية لتفهيمهم مقاطعة الاستفتاء المقرر حتى تتمكن الجماهير الشعبية من أساليب الضغط والتعبير التي يريد استعمالها ضد الشعب أعوان الحكم القائم.

وتتوجه اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى سائر الوطنيين مخاطبة فيهم الوطنية والشعور بالكرامة التي يؤلمها جبهة وطنية ضد الاستفتاء الدستوري الذي إنما هو مناورة داخلية وعملية تزييف سياسي.

عن اللجنة المركزية للكتابة العامة

الدار البيضاء في 14 نوفمبر 1962

حضرة الرئيس حضرات السادة النواب،

اليوم ازمة عديدة سواء في الميدان الاجتماعي او السياسي او الاقتصادي او المالي - فلم يسبق للشعب المغربي وللفلاح المغربي على الخصوص ان عانى في عيشه اقسى وأقرب من المجاعة مما يعيش الآن. فالاثمان ترتفع بسرعة متصاعدة وبالنسبة لمادة من اهم المواد الضرورية لحياة المواطن الفقير كمادة السكر اكتست الزيادة صبغة استثنائية، حيث ان الزيادة في مادة السكر بلغت ما يقرب مائة في المائة في أقل من سنة. وعندما ترتفع الاثمان يترتب عن ذلك انخفاض في الانتاج الوطني بالنسبة لكل مواطن ذلك ان المدخول الفردي صار بدلا من ان ينمو، اصبح يتقلص بسبب الضرائب، وبالاخص غير المباشرة منها، تلك الضرائب التي تمتص قسما متزايدا من المدخول الوطني.

ايها السادة، لم يسبق لبلادنا ان تراءت امامها آفاقه مظلمة كالتي تتراءى امامها اليوم! فالعجز المالي بلغ ضخامة مدهشة، ورصيدنا من العملة الصعبة يذوب في رمشة عين مما أدى بالدولة للجوء إلى التمادي في التسول لدى الدول والمنظمات الاجنبية للحصول على مساعدة مالية وبالجملة فان حالتنا قد تدهورت

لدرجة ان الدولة اصبحت تتنازل حتى عن امكانياتها في التنمية. فميزانية التسيير تلتهم كل الامكانيات وحصيلة الزيادة في الضرائب تحول إلى تلك الميزانية بل الادهى من ذلك أن الارباح الطائلة التي تصدرها ثروتنا الفسفاطية والضرائب المعدنية التي كانت تجبى لفائدة الصلب كل هذا يفرغ من ميزانية التجهيز في بئر ميزانية التسيير وأمام هذه الهاوية المهولة التي يشكلها العجز المالي، نرى الدولة تتنازل عن مسؤولياتها وعن التزاماتها من أجل الكفاح ضد التخلف وتحمل القطاع الخاص الاجنبي رغم تحفظه القسط الاوفر في تلك المعركة الوطنية.

واخيرا، لم يسبق للحريات العامة في هذه البلاد أن اجتازت محنة أقسى من التي تعانيها الآن فقد كثرت الاعتقالات وانتشر التعذيب وانتهكت الحرمات وعمت الرشوة وساد تعسف السلطات وترسم تزييف الانتخابات وافتضت الضمائر واعتقل الرشوة وخرقة قانون الحريات من طرف السلطة التي هاجمت الاجتماعات القانونية وفرضت حالة الحصار على منظمات قانونية وباختصار، أصبحت البلاد تسودها الشرطة السرية سيادة مطلقة لا تعرف حدا ولا رقيبا فلم يسبق لحياة المواطن ولا لامن المواطن في أيّ عصر من العصور ان كانا معرضين للخطر الذي اصبحا معرضين اليه اليوم ولم يسبق لحياة المواطن ولا لأمن المواطن ان كانا تحت رحمة التعسف المطلق والاجرام المعاقب.

انه هذه الازمة الخطيرة التي تجتازها بلادنا اليوم كما أوضحناها مرارا وتكرارا نتيجة لسياسة مشؤومة معادية للشعب تتنكر للمصالح الاساسية للبلاد سواء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو في ميدان حقوق الانسان ومصيره ان هذا التدهور العام الذي أقل ما يقال فيه انه نتيجة لاغلاط خطيرة واخطاء جسيمة ارتكبت في حق المواطن وفي حق الوطن بأجمعه، ولا غرابة في ان يثير مثل هذا الوضع الاستنكار والغضب، ذلك الغضب الذي لا يسوى دوما النصح السليم اننا نعلم جميعا انه الانسان المغربي رجل ابي، ففي طور شبابه يفور دمه ويغلي امام اي ظلم وتعسف وفي طور كهولته وبعد تكريسه حياته للصالح العام يستعيد نظرات شبابه كلما تعرض لنفس الامتحان هذا هو الذي يفسر لنا سلوك مواطنين امثال محمد الزرقطوني ومحمد منصور. انه هؤلاء الشبان الذين صاحوا في وجه سلطات الاستعمار قائلين كفى. وكيف انه هؤلاء الشباب الذين تمكنوا من قهر الاستعمار وارغامه على ارجاع محمد الخامس إلى المغرب تخلص من السيطرة السياسة الاستعمارية إلى الابد وكذلك الشيأن بالنسبة إلى الشيخ الجليل الفقيه محمد بلعربي العلوي رحمه الله الذي وقف وقفة الجندي وعمره يناهز الثمانين، قضاها كلها في الكفاح من أجل هذا الوطن ليقول هو الآخر لا لا للغضب ولا للاجرام.

واليوم، اذا كنا نريد انه نخرج من الحالة التدهورة التي وصلت اليها البلاد، فاننا نعتقد انه من الضروري ومن الحتمي ان نستعيد حماس الجماهير الشعبية وتجرد الوطنيين واتحاد المواطنين المستعيدين لتعبئة

أنفسهم ليقولوا بدورهم كلمتهم لهذا التدهور وليشمروا جميعا عن سواعدهم وليضعوا البلاد من جديد في طريقة التقدم والامل.

ايها السادة، انه آفاقا زاهرة تفتح امامنا بفضل ما تحمل وحدة المغرب العربي من فرص ذهبية لابنائها وستكون تلك الوحدة خير اطار لحل جميع المشاكل التي تنبت في زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة ومن حظنا ان تلك الافاق المشرقة ستمكننا من رفع مستوى العيش والثقافة لجميع المواطنين المغاربة تلك الافاق التي ستشرف وتمجد وتخلد كل من تبناها بصدق وحققها بايمان ومثابرة لذلك فاننا في هذا اليوم التاريخي نتوجه من صميم فؤادنا بنداء إلى الشعب المغربي وإلى جلالة الملك ونقول لنبدأ من استرجاع حماس الجماهير بتوفير الظروف التي ستمكن منه ومن انضمام الشعب بأجمعه إلى العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف الجليل الذي يرمي الى الهدف الذي اذا ما حققناه سيمنحنا تقدير واعجاب العالم بأسره وسيمنحنا كذلك احترام وامتنان أبنائنا واحفادنا فلنعلن العفو العام الشامل على جميع المحكومين من أجل القضايا السياسية منذ اعلان الاستقلال حتى يمكننا ان نقول غدا لأبنائنا بكل اعتزاز وفخر والتفون حول الملك: هذا هو المغرب الذي نسلمكم اياه والسلام

وبعد ، فبناء على انّ النواب الموقعين اسفله - اعضاء الفريق النيابي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية - يرون من واجبهم ان يعلنوا رفضهم البات للنتائج المالية والاقتصادية والاجتماعية التي ادّت اليها سياسة الحكومة ، تلك السياسة التي ليس من شأنها الاّ ان تزيد في استفحال الازمة الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا وإلى ان تزيد في اثقال كاهل الشعب (نتيجة) بالحبايات والضرائب المختلفة المباشرة وغير المباشرة وإلى ان تزيد في انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة لعموم الشعب ، نتيجة للتدهور المالي من جهة ، والرفع اثمان بعض المواد الاستهلاكية الاساسية رفعا فاحشاً من جهة أخرى وذلك كما فعلت الحكومة في مادة السكر دون ان تفكر في الرجوع إلى البرلمان في قضية حيوية كهذه بالنسبة للشعب المغربي .

وبناء على انّ سياسة الحكومة في الوقت الذي ترمي إلى اضعاف القدرة الشرائية لدى العمال والفلاحين والصناع وصغار الموظفين والتجار ، ترمي من جهة أخرى إلى حماية الرأسمال الاجنبي بأن تضمن له وسائل الاستغلال والاستثمار

وبناء على ان تلك السياسة تعمل على تأخير جميع الاقتراحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الاجنبية.

وبناء على انه الحكومة تجاوزت اختصاصاتها التنظيمية وتطاولت على الميدان الخاص بالقانون كما حدث في شأن القانون المالي لسنة 1964 والنصوص المرتبطة به.

وبناء على انه مشاريع القانون الحكومي المطروح حالياً على المجلس لمناقشته ليست إلاّ جزءا من اجراءات تلك السياسة.

بناء على ما تقدم وعلى مقتضيات الفصل 81 من الدستور الذي يخوّل لمجلس النواب انه يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها وذلك بالمصادقة على ملتمس رقابة تؤدى الموافقة عليه إلى استقالة جماعية فإنه النواب الاتحاديين الموقعين اسفله يتقدمون اليكم بملتمس الرقابة هذا طالبين عرضه على مجلس النواب الموقر للتصويت عليه حسب المقتضيات التي يحددها الدستور والقانون الداخلي.

تفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول خالص التحيات والاحترام والسلام.

هنا يجد كل مناضل مناضل بمسؤولياته في الظروف الراهنة أن يتساءل عن الموقف الذي اتخذته منظمتنا إزاء الحكم، وعن الإتجاه الذي قد تكون قررته بالنسبة للمشاكل - القائمة في مختلف القطاعات - التي تجيشها البلاد، وتنشر حلها حلا جذريا، نقديا، وفقا لحاجيات ومطالب الجماهير الكادحة.

وبالجملة فالسؤال المعروض علينا يتلخص في العبارة الآتية: إلى أين يسير الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؟ وما هي المرحلة التي انتهينا إليها اليوم فيها يرجع للحوار مع المسؤولين في الحكم؟

قبل أن نجيب عن هذه الأسئلة، يجب أن نلفت أنظار المناضلين إلى الإدعاءات المزيفة والدعايات المستمرة الصادرة عن بعض الأوساط الإدارية، أو الهيئات السياسية والتي يقصد منها خلق جو من الخلط والتشكك وتخريب الأخبار، وإعطائها صبغة مشوهة كاذبة. فلا حاجة إلى التأكيد بأنه يجب الحرص، كل الحرص ألا يقع المناضلون وبالأخص المسؤولين منهم في شبكة المناورات التي تدبر لمنظمتنا بغية توجيهها عن طريق الإيحاء. توجيها لم نقرره نحن في الوضوح بعد الدرس الدقيق، وبتكامل الوعي والشعور بالمسؤولية.

وهكذا ازدادت اشاعات في شهر ابريل وماي الأخيرين
في مختلف الأوساط كانت تؤكد بصورة قطعية، انه
ابرم اتفاق سري بين العلك والاتحاد الوطني، في
مقابل عشر كراسي في الحكومة، وذلك مقابل الإفراج
عن اخواننا المعتقلين، واخذ عدد كبير عن اخواننا هذا الخبر
وأخذ الهدف دون استفسار المسؤولين عن قضيتنا، ولو انه
يستخبروا واستفسارا كافيا، لكنه مرجاة وابيضت الظروف
فيما بعد، عدم صحة هذا الخبر الذي كانت بعض الأوساط
تعمدت ترويجه، قصد التأثير علينا في مقرراتنا.

لذلك وجب على المناضلين في الأقاليم والفروع و
المقاطعات ان يلزموا موقف الحذر من كل خبر أو إشاعة،
مالم يكن مصدرها الاتحاد الوطني، وعليهم جهودهم لا يقاف
ترويجها داخل صفوفنا، حتى تبقى المبادرات التي
نحاك ضدنا كيفما كانت الغاية المقصودة منها، لان
الاتحاد حركة جماهيرية واعية تعلم أين تسير، وتتقدم
في ثبات خطتها وعلاقتها مع الجبر على ضوء أهدافنا
الإشتراكية الثورية وباستقلال عن كل تأثير خارجي،

والكرة لنستعرض العوامل الكبرى التي امتازها
الاتحاد خلال الشهور الأخيرة فيما يرجع للحوار الذي
أجري مع رئيس الدولة أو بعض المسؤولين في الحكم.

الإفراج عن إخواننا المعتقلين:

يجب اعتبار الإفراج عن اخواننا المعتقلين كعمل
سياسي محض قرره رئيس الدولة في نطاق مخطط
سياسي جديد كما عبر عن ذلك في خطاباته الرسمية

وعدة تجربات.

وقد كانت الاتصال الأول بين هذا الشاب مع المسؤولين في الكتابة العامة في شهر أكتوبر 1964، وبالرغم من ظهور بعض البوادر تدل على شيء من الاستعداد لحل المشكل، فإن هذا الاتصال الأول لم يؤد إلى نتيجة. لكن الباب ظل مفتوحا لاستئناف الحوار.

وكان الاتصال الثاني في أول ابريل 1965 - أي بعد حوادث الدار البيضاء الدامية. وكانت مناسبة لعرض تحويل مدقق المشاكل البريطة، التي تعانيها البلاد من جراء السياسة العاشلة التي اتبعت منذ سنة 1960، وبالرغم منذ اقرار الدستور المصنوع والانتخابات المزيفة كما عرضت بالطبع قضية اخواننا المعتقلين لكن المذكرة في هذا الشأن كانت وفق منطق لا يترك مجالا للمساومة أو الالتباس.

والاتحاد الوطني، وضع قضية المعتقلين على مدة ولي أساس أنها مشكلات حادة ستظل تؤرق حاضرها برئيس الدولة وهذه لا علاقة لها بالمنطق السياسي او الاقتصادي. ثم سئل المسؤولون في الاتحاد الوطني عن استعدادنا للمشاركة في الحكم اذا افرج عن المعتقلين فكان الجواب انه لا يمكن الخلط بين قضيتين مختلفتين. والافراج عن المعتقلين، يعتبره الاتحاد كعبادرة تدل عن استعداد لتحسين الجو السياسي وفتح صفحة جديدة لعلاقة الاتحاد مع الحكم. أما المشاركة في الحكومة فتكون مشكلا خاصا، يتطلب

تحديد برنامج واضح وشروط دقيقة لمعالجة المشاكل القائمة.

هكذا كانت الإرتحال الثاني ولم تكن قطيعة الاجراج عن المعتقلين مثل أية مساومة ملا فا لمعارضة الدعايات التي يذكرها الجميع والتي تكاد أن يغتر بها بعض المناضلين.

ثم بعد بضعة أيام أي يوم عيد الأضحى الأخير أعلنت في خطاب رسمي عن قرار العفو العام وافراج عن اخواننا المعتقلين. وبالرغم من أن قرار العفو العام لم يطبق تطبيقا شاملا كما تم الوعد بذلك فإنه مكن اخواننا من السجون واستنابهم للنضال من أجل مبادئنا الاشتراكية بعد انتهاء المنظمتنا، وخلايا الرجعية، والاقطاعية، والعناصر الانتهازية.

ومما يزيد في هذا النصر قيمة، انه عندما الاتحاد نفذ لصفقة المقررة حيث افرج عن الاخوان بدون مساومة، ولا تنازل في أية نقطة من برنامجنا

الاستشارات الرسمية:

ثم بعد ذلك، جاءت مرحلة الاستشارات الرسمية، قدم رئيس الدولة لوفود الاحزاب والمنظمات الوطنية برنامجا محتويا على بعض الحلول للمشاكل القائمة، وكانت الجميع ينتظر مشاركة الاتحاد الوطني في مكونة ائتلافية كوسيلة لانقاذ البلاد من الهاوية الخطيرة التي القيت فيها.

بدرس الاتحاد الموقف درسا موضوعيا دقيقا. وحدد وجهة نظرنا فيما يرجع الطرف التي يجب اتخاذها، لانزاج البلاد من الازمة الخانقة دون اعتبار كل عوامل التأثير التي

كانت تشغل هذه عدة جوانب لمحاولة اقناعنا بضرورة المشاركة فيما كانت تسمى بحكومة « الوحدة الوطنية ».

وهكذا كانت الأمور عندما تقدم وفد الاتحاد الوطني للمقابلة الرسمية الأولى مع الملك - بشرح الموقف وحدد وجهة نظرنا بوضوح وصراحة حتى يوضع حد للشبهات، وكانت موقفنا يتلخص فيما يلي:

- ان الاتحاد يعتبر مشاركته فيما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية ليس من شأنها ان تخرج البلاد من الهاوية التي توجد فيها، لانه في حكومة الوحدة الوطنية » ستكون لا محالة حكومة الزعامات المتضاربة والمناقصات، وهي النهاية ستؤدي إلى حالة الجمود والعجز واستفحال الأزمة هذا وبالاضافة إلى هذه الاعتبارات ان الاتحاد الوطني، يصعب عليه قبول المشاركة في هيئة حكومية إلى جانب احزاب وشخصيات تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية عن الحالة الخطيرة التي وصلت إليها البلاد عن جراء عملهم وتسييرهم طيلة سنوات.

- هذا وبالرغم من الحالة المتدهورة والخطيرة التي توجد عليها البلاد، فان الاتحاد الوطني مستعد لتحمل مسؤولياته الوطنية امام الشعب على شرط ان تترك له الوسائل الضرورية لتطبيق برنامج الانقاذ، وعلى شرط ان تكون حكومة منسجمة في الاختيار والبرنامج.

هذا هو الموقف الذي عبر عنه الاتحاد بصفة رسمية أثناء المقابلة الأولى وهذا هو الموقف الذي تمسك به خلال المقابلة الرسمية الثانية حين قدم مذكرة مواقفه مذكرة الملك.

استمرار الحوار:

ولقد جرى الجميع بهذه الخطة وكان أوضح الأوساط التي كانت تظن أنه الالتقاء تم بين الملك والاتحاد قبل الامراج عند المعتدلين.

ثم استمر الحوار طيلة أسابيع دون أن يكون له شكل رسمي وعلني، وخلال هذه المدة درست القضايا دراسة أوسع، حيث أكد الاتحاد بصفة خاصة أن اصلاح الاحوال يتطلب اعتبار النقط الاتية:

1 - لا يمكن تركز الاسس الديمقراطية الحقيقية إلا بمراجعة الدستور المفروض وهذا مطلب اساسي سنعمل على البناء، ويجب أن تكون هذه المراجعة وبناء لمطالب الشعب هي أن يمارس السيادة، ممارسة فعلية وأن تكون له مراقبة عملية وفعلية على الحاكمين.

2 - يجب في نفس الوقت الحكم على التجربة التي مر بها المغرب والتي قادته إلى الهاوية وذلك بتضمن الاضرابات المتتالية والانتفاضات المزيفة والمؤسسات البرلمانية المزيفة يجب ان التنديد بهذه الحقبة، حقبة الكذب والتزوير والازراء بمطامح الشعب ليستمر الشعب ان حرية سوداء طويلة وان البلاد مقبلة على عهد جديد.

3 - الحكم على التجربة الحالية يتضمن اختيار اتجاه جديد لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية والتجارية في اي اتجاه اكثر سوى الاسلوب الاشتراكي الذي يضمن التحرر من السيطرة الخارجية وتوزيع الدخل القومي توزيعا عادلا والاعتماد قبل كل شيء على مواردنا الداخلية، حسب

مخطط عملي مدروس ولا تطبيقه مجموعة قادرة مسؤولة تزيحه بيت سرا تبة محتلي الارض.

هكذا عبر الاتحاد عن نظرته للاشياء بدون التواء، في هذه الفترة التاريخية وبمفهوم ذلك اننا لا نطلب ولا نرجو منا صب حكومية مثلما يفعل غيرنا، نريد - حيث يطلب منا ذلك - انا نتحمل كل المسؤوليات الجسيمة على اساس شرط انه تتوفر كل الشروط الضرورية وعلى اساس برنامج لا يترك المجال للشك ولا المراوغة.

هل هناك نتائج؟

نعم، هناك نتائج توصلنا اليها وان كانت موقتة ومرهونة إلى الاخطار، لكنه يجب انه ننظر إلى حالة منخفضنا بالنسبة إلى الاخطار والاختبار القاسي الذي مرت به: الاضطهاد، التشرد، التعذيب، والقتل، التفريق من الاحكام الجائرة، كل ذلك واجهه المناضلون بصمود وايمان وعزيمة وأكدت الظروف انه كل ما قلناه كان صحيحا وانه ما ادعاه غيرنا من انتهازيين ومتملقين، وعملاء، كذبا وزورا وبهتانا ومزايدة.

انه من الضروري استغلال بعض النتائج ليرى ويلمس المناضلون المرحلة التي نحن وصلنا إليها اليوم. وليكون لنا مخطط بالنسبة إلى المستقبل القريب الامد أو المتوسط الامد.

- **أولا**: كنا بالامس القريب مركزة حولها الاضطهاد والقمع المطلق والتعذيب والسجون وقتل خصومنا انه الاتحاد الوطني التقدمي بعهده ووجوده، وردد ذلك كثيرا حتى من «احد قائدنا» من ذوي الايمانة الضعيف والمصالح الخاصة المستعجلة.

لكنه المناضلين في السجون وخارج السجون داخل الحزب وبين الحزب وبين الجماهير عن حيوية بطولية، وثبات لا يعرف اليأس ببطولات المناورات ونضالات المؤامرات وهنا لحن اليوم اقوى وهو الأقوى بفضل يقظة الجماهير الشعبية الواعية، هنا لحن اليوم يطالب غياب الجناح المشارك في الحكم، بل نشترط بعض الأحزاب والهيئات أيضا لها نشارك في الحكم إلا بعد الطروف الراهنة إلا إذا قبل الاتحاد الوطني المشاركة.

- ثانيا: صدر حكم قاس على التجربة التي مرت خلال السنتين الأخيرتين بما فيها من مجالس نيابية مصطنعة وانتخابات مزورة وأغلبية جبهوية باطلة كما اعترف رسميا بخطورة الأزمة مثلما تنبأ بها الاتحاد سنوات من قبل.

- ثالثا: اعترف كذلك أنه لا مناص من مراجعة الدستور و ادخال إصلاح جذري على بعض بنوده، وهكذا تأكدت صحة وجهة نظر الاتحاد الوطني.

- رابعا: كل هذه النتائج المكتسبة بفضل كفاح المناضلين ووعي الجماهير سجلها الشعب والرأي العام في الخارج كما سجل أن الاتحاد الوطني لم يتنازل عن أي مطلب جوهري من برنامجه.

نعم، لا يجب أن نفرح ونعتبر أننا انتصرنا على الباطل و التزوير والفساد، فالكفاح يتطلب مزيدا من اليقظة و الاستمرار في العمل النضالي وتنظيم الجماهير تنظيما محكما حتى تكون منظمتنا دائما في مستوى الأحداث و على استعداد لمواجهة كل الطوارئ.

لأن خصومنا وخصوم الديمقراطية والاشتراكية يترقبون

البرجوازية مرصادة للقضاء على الاتحاد لأنهم ذهبوا بعيدا في القمع والفتك والتعذيب فكأنهم يحاولون الدفاع عن نفوسهم وعن استمرار كيانهم ووجودهم.

ويجب اذن ان نواجه تصرفاتهم المفضوحة بالثبات والحزم والاستمرار في التنظيم والنضال.

يجب أن نؤكد لهم ولغيرهم اننا نريد اصلاح البلاد و وضع النظم الاشتراكية الكفيلة بتلبية الرغائب الشعبية كل ذلك نريد الوصول إليه عن طريق الديمقراطية السليمة الحقة.

إن اهدافنا واضحة والطرق المؤدية لتحقيقها واضحة أيضا وسنظل أوفياء للشعب والمبادئ الاشتراكية.

1968 بلاغ الكتابة العامة حول المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتأهيم

قامت الحكومة المحترمة في 16 مارس 1968 وفي إطار ما سمته بالمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتأهيم بدعوة عدد من الشخصيات لتأخذ رأيها خلال أجل لا يتجاوز أسبوعا واحدا في مضمون الـ 1800 جمعة التي يتكون منها التأهيم الخماسي الذي تزعم الحكومة تطبيقه والذي يحمل للأمة عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

ولم تكن هذه الشخصيات وقد تم اختيارها لهذه الغاية كأفراد أحرار وبقطع النظر عن مقياس الكفاءة التقنية والمؤهلات الخاصة تتوفر للاضطلاع بالمهمة العظمى الملقاة على عاتقها على الهدة الحادية للقيام بدور وطني من شأنه أن يثير اهتمام الجماهير الشعبية وأعلى الوسائل التقنية والاحصائيات الضرورية للقيام بكل عمل بناء بل انها لم تكن تتوفر حتى على الوقت الكافي عادة لاستيعاب الشروط الموضوعية الضرورية للتأهيم الخماسي المقترح وتعيين الإمكانيات الحقيقية للبلاد وتحديد الخيارات الوطنية الأساسية بدقة ووضوح.

ومن شأن مسيرة كهذه بنزعتها الحادية الديمقراطية وقلة فعاليتها أن تزيد في خطورة أسلوب حكومي مبني عن طواعية وفي كل المناسبات وراء الحلول السهلة وينحرف أكثر فأكثر داخل البلاد في الوقت الذي يريد فيه أن يعزل كلا من الدهنية والجماهير الشعبية.

والكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تلاحظ أن ضرورة تأهيم خماسي يهدف إلى الرفع من الإنتاج وجود استياء سياسي عميق يقوم أساسا على أزمة انهيار المؤسسات التمثيلية.

وتتجسم الحراقات المباشرة لهذه الأزمة على صعيد الشعب المغربي كله من جهة في انهيار الهياكل الموضوعية لتحقيق انسجام ديمقراطية الذهنية الوطنية التي يستلزمها مجهود التنمية والنهوض الوطني من مساهمتها المتحفزة ومن جهة أخرى في انسحام عرى المجتمع الوطني وإظهاره وانفصام مختلف بسبب عجز أعطابه على استعمال مسؤولياتهم المختلفة هياكليا للتقرير والاختيار حتى حينما يرتبط مصيرهم ارتباطا هياكليا.

وهكذا فإن الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهي إذ تسجل بكبير الأسف عناد الحكومة واصرارها على أن تسلك وهي سياسة أقل ما يقال عنها أنها سياسة عمياء لا تلاحق

تطور البلاد ولا يتلاءم وأعمق طامح الشعب الذي يتعلق أن الحكومة الجمع
تطبيقها من أجل أن تكسب الحكومة في أقرب وقت ممكن عطف الرأي العام على
تصميمها الحاسم تشكل مسؤولة حالية من الحرية التي يتطلبها الأسلوب
الديمقراطي السليم ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحل محل
سياسة تقوم على الحوار الطريق مع الشعب وعلى أساس ديمقراطي
سليم.

وعليه فالكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ترفض المسؤولة التي
استعملت لتحضير التدهيم الاقتصادي الحكومي وخطته والحملة
عليه وهي مسؤولة تعتبرها الكتابة العامة منافية لمقاييس متطلبات
السياسة السليمة للتخطيط الاقتصادي.

كما أن الكتابة العامة تلاحظ أن الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين
وكل القوى الحية بالبلاد وهي التي ستتحمل القسط الأوفر من التعويض
الوخيمة التي ستترتب عن هذا التدهيم لم تتمكن لأن ابداء رأيها في
هذا الموضوع وفي الاختيارات السياسية الأساسية التي يقوم عليها
التدهيم.

وستعود الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية موقفها في الوقت
المناسب فهوم قيمة التدهيم الاقتصادي الحكومي نفسه.

البيضاء في 22 مارس 1968.

الموضوع : منع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من اصدار صحيفته !

إلى سيادة الوزير الاول .

يتشرف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يلفت نظركم إلى ان منع صحافته من الصدور وتجريد حتى مطلق المناضلين المنتسبين إليه من حق اصدار اي صحيفة بتدخل الشرطة مسبقا لمنع الطابع من طبعها . يعتبران اجراءين غير قانوني - وتجاوزا خطيرا للسلطة - محمل طابع التعسف والشذوذ .

ان هذه السياسة المتبعة ازاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا تستند على اي اساس آخر سوى اساس القوة والرهادفة إلى تحويل المعارضة في المغرب إلى معارضة صمت .

وما يضفي على هذه السياسة صبغة بالغة من الخطورة ويعطيها ابعاداً كبيرة أنها تطبق ايضاً على الاتحاد المغربي للشغل فتحرم الطبقة العاملة المغربية بالقوة من حق اسماع صوتها و التعبير عن رأيها الذي لا يمكن ان يعبر عنه بدلها أية طبقة أخرى في المجتمع -

على ان قانون الصحافة المغربي كما تعلم سيادتكم . يتوفر على مواد واسعة جدرية وقد سبق للسلطات الحكومية ان استعملتها استعمالاً واسعاً في عدة مناسبات .

وكان المضايقات القانونية في نظر الإدارة لم تكن كافية لتدبير الخناق على الاتحاد الوطني بالخصوص فعمدت إلى نصب رقابة بوليسية دائما وطرق أخرى لا يسعدها المقام لذكرها لمحاربة حرية التعبير وطمس الاتحاد الوطني وتجريده عمليا من حق طبع أية جريدة في المغرب تعبر عن وجهات نظر القوات الاجتماعية المنتمية إليه او العاطفة على اتجاهه.

وان عدم جواب سيادتكم على هذه النقطة المتعلقة بالصحافة في رسالتكم إلى الكتابة العامة، بتاريخ 13 مارس 1968 رغم الاهمية القصوى التي تكتسيها في نظرنا، والتي توسع في شرحها إليكم وفدنا اثناء المقابلة الأخيرة. لمن شأنه ان يثير التساؤل حول مستقبل الحريات العامة في المغرب وحول الإمكانيات التي يمكن ان يتوفر عليها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للقيام بنشاطه الحزبي العادي في دائرة القانون.

~~وان عدم جواب سيادتكم على هذه النقطة المتعلقة بالصحافة في رسالتكم~~

وفي انتظار ما تتخذونه من تدابير لوضع حد لهذه الحالة تفضلوا يا سعادة الوزير الأول بقبول عبارات احترامنا البالغ.

الامضاء: الكتابة العامة.

البيان السياسي للاتحاد المصادق عليه في الجلسة المركزية يوم الأحد 18 أكتوبر 68

1968

يؤكد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بأن مصدر جميع المعطيات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية يكمن في مشكل أساسي هو الإختيار الذي لا مفر منه بين طريق التبعية وطريق التحرر.

- فطريق التبعية تمثل وتخدم مصالح الإقطاعية وبورجوازية السمسرة والبيروقراطية العميلة هذه الطبقات التي تقوم بدور وسيط التبعية فهي تستنزف جزءاً من الدخل القومي في الوقت الذي تنهب فيه الأمبريالية الجزء الأكبر وتصدره للخارج. إنها طبقات طفيلية تحمل الجماهير الشعبية زيادة على ذلك خوائر القمع والتسيير وبما أن مصالحها معتمدة على تحويل امتيازات الإقتطاع والإستعمار لفائدتها ونهب الخيرات الوطنية فإنها ترفض مسبقاً كل مراقبة فعلية للشعب على أجهزة الدولة خوفاً من أن توسيع مصالحها وتكديس ثرواتها يترتب عنه تدهور وضعية الجماهير الشعبية.

- أما طريق التحرر التي تستلزم تغيير الهياكل الإستعمارية للإقتطاع وتحويلها لفائدة الجماهير الشعبية عن طريق تخطيط علمي فإنها في نفس الوقت طريق البناء لصالح الشعب وبمساهمته.

والتحرر يعني أولاً وقبل كل شيء وضع حد لاستنزاف الخيرات وتصديرها للخارج مما يحقق شروط تراكم الوفر القومي داخل البلاد والتحرر يعني أيضاً التوزيع العادل للدخل القومي بما يقضي على مصالح الفئات المستغلة التي تعيش في كنف التبعية والبناء على هذه الأسس يقتضي مساهمة الجماهير الشعبية مساهمة مباشرة في تسيير شؤون البلاد على جميع المستويات. وتلك هي الديموقراطية الحقة.

والإختيار الذي لا مفر منه بين طريق التحرر وطريق التبعية كان ولا يزال موضوعاً في بلادنا ويكتسي الآن خطورة بالغة أكثر من أي وقت مضى. ويتجلى ذلك في تدهور الأوضاع الإقتصادية وانهيار مستوى

الجماهير الكادحة المعاشي والثقافي لدرجة أن بلادنا توجد على رأس البلدان المتخلفة التي تؤكد الاحصائيات الدولية تقهقرها المستمر

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هو الممثل الحقيقي لاستمرار الحركة التحريرية الشعبية في بلادنا منذ عهد الإستعمار بجسم في نفس الوقت طريق ونضال التحرر. وما فتئ يواصل المعركة من أجل تحقيق شروط ووسائل التحرر الذي يعني بناء المجتمع الإشتراكي المعتمد على العمال والفلاحين والكادحين الصغار التجار والحرفيين والمثقفين الثوريين ومازال يخوض النضال ضد أعداء التحرر من إقطاعية ضعتها الحماية وبورجوازية السمسرة المتخاذلة وبيروقراطية انتهازية عميلة وسيطرة هذه الفئات على جهاز الدولة خاصة منها العناصر المنبثقة من الإقطاعية التي هي وليدة الحماية جعلت جميع وسائل الضغط والقمع توجه ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه يهدد وجودها ومصالحها.

وجميع الخطط المتبعة تهدف وضع حزبنا في حالة حزب خارج عن القانون، وذلك بخنق نشاطه القانوني ومنع صحافته واعتقال واختطاف مناضليه وقادته وباصطناع الاستفزازات والمبررات لتصفيته نهائياً. إلا أن الإتحاد الذي يجسم حركة تاريخية لها جذور عميقة من الشعب استطاع أن يصمد في وجه العواصف والمناورات وأن يواصل المعركة رغم جميع وسائل القمع والترهيب.

وإذا لجأ الحاكمون إلى القوة والعنف بدون مواربة وتخلوا عن الوسائل الملتوية المعتمدة على تزييف الديمقراطية واصطناع المحاكمات ضد الصحافة وعرقلة الاجتماعات السياسية وغيرها من طرق القمع المقنعة فذلك لأن هذه الوسائل الملتوية ومعها التهريج والتضليل لم تعد تجدي نفعاً. ذلك أن الجماهير الشعبية التي تعاني عواقب سياسة التفقير والتجهيل ترى الحاكمين يعترفون أنفسهم بفشلهم وبأنهم وضعوا البلاد في وضع أصبحوا يعترفون علناً بأنهم عاجزون عن مواجهته ومن هنا يتجلى أن السياسة اللاشعبية المعتمدة على التبعية ورفض الإختيار التحرري حكمت على نفسها وأدانتها نتائجها الملموسة.

والواقع أن الحاكمين كانوا على وعي تام بطبيعة سياستهم ونتائجها الحتمية واتخذوا الاحتياطات اللازمة لذلك وعندما شعروا بطريق تزييف الديمقراطية والدستور قرروا الوسيلة الضرورية إذا ما اتضح عدم جدوى وسائل التزييف، والوسيلة هذه هي الفصل الخامس حالة "الإستثناء" لذلك يجب التفكير بأن ماسمي الآن بحالة الإستثناء نتيجة حتمية للدستور الممنوح واخفاق تجربة الديمقراطية المزيفة وتعبير قانوني مصطنع لرفض المراقبة الشعبية على جهاز الحكم وتيسير لسلك سبيل القمع السافر.

واعتقادنا أن إلغاء حالة الاستثناء الراهنة والرجوع ببساطة إلى الحالة التي سبقتها من قبل من غير تعبير الدستور تعبيراً جذرياً سيجعل بلادنا تتدحرج بين حالات الاستثناء موقف تبشر به معالم البورجوازية التي تريد أولا وقبل كل شيء استرجاع نفوذها على جهاز الدولة كوسيلة تضمن لها توسيع امتيازاتها باسم "مغربة الإقتصاد"

إن البلاد تعيش أزمة خطيرة نتيجة عن سياسة التبعية وعواقبها منذ ثمان سنوات فهي لا ترجع إلى سوء تدبير وزير من الوزراء فيمكن تداركها بتبديله ولكنها ناتجة عن خلل تنظيمي هيكلي للبلاد يتمثل مظهره الأساسي في عزل الحاكمين عن المحكومين وانقطاع كل تجاوب حقيقي مسؤول بينهما والاعتماد على وسائل القمع والإكراه المادية والمعنوية للحصول على انخراط شعبي مصنوع وسنى صبغة الاخفاق الحالي بالحديث عن "التعديلات الجوهرية"

والإتحاد الوطني للقوات الشعبية شعورا منه بفداحة النتائج التي ستنجم حتما عن استمرار الأوضاع الراهنة يرى أن الخروج من المأزق الحالي الذي تخبط فيه المغرب مشروط أولا وقبل كل شيء باختيار وسلوك نهج الديمقراطية الحقة بدون مراوغة ولا تزييف حتى تتمكن البلاد من الدخول في مرحلة البناء المطابق للاختيار التحرري المستجيب لمطامح الجماهير الشعبية.

والإتحاد الوطني للقوات الشعبية المعبر الأمين عن هذه المطامح يرى أن اختيار وسلوك طريق الديمقراطية يستلزم سلفا العمل على ارجاع

الشعب إلى النفوس وفتح أبواب العمل أمام جماهير الشعب ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتغيير الجو السياسي الراهن بخطوة جريئة تفتح الطريق بواقعية وجد لخطوات أخرى أساسية.

وبناء على ذلك يرى الاتحاد الوطني أنه يتعين في المرحلة الأولى:

* اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وفي طليعتهم أحمد بن الصديق عضو المكتب السياسي.
* اصدار عفو قانوني بمفعول حقيقي يضع حداً لجميع الالتباسات.
* الغاء جميع الإجراءات التي تمس الحريات العامة والخاصة منها مراقبة ومنع الصحافة الوطنية وخنق حرية التعبير والعمل السياسي.

هذا وان الخطوات الكفيلة بإخراج البلاد من المأزق السياسي كما يراها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تتلخص في البرنامج التالي:

1 - تأسيس حكومة تمثيلية متوفرة على ثقة الجماهير الشعبية مكونة من العناصر الممثلة في المنظمات التي تجسد الإرادة الوطنية.

وهذه الحكومة ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها كاملة بتنفيذ برنامج أدنى يعلن عنه عند تشكيلها ومهمتها الرئيسية تحضير اجراء انتخابات عامة حرة بعد تعديل القانون الانتخابي على أساس توضيح قصوله وازالة ما من شأنه أن يفتح الباب للإرهاب والتزوير.

2 - ومهمة المجلس المنتخب الرئيسية هي تغيير الدستور تغييراً جذرياً في اتجاه ديمقراطي يعطي لسيادة الأمة مدلولها الحقيقي حتى تكون لدى الشعب السلطة والوسائل اللازمة لتحقيق مطامحه.

ويتولى المجلس في نفس الوقت مراقبة الحكومة بعد المصادقة على تشكيلها وبرنامجها ويمارس مؤقتا السلطة التشريعية إلى أن يتم انتخاب مجلس جديد على أساس الدستور الجديد.

والاتحاد إذ يتقدم بهذا البرنامج الأدنى له اليقين بأنه برنامج يستجيب لرغبة وارادة جميع المواطنين المخلصين الذين يهدفون إلى إخراج البلاد من المأزق الذي تتخبط فيه ويعلن الإتحاد عن استعداده للنقاش البناء والعمل مسؤولياته في جو من الإخلاص وفي وقت يزداد فيه نفوذ الأمبريالية في المغرب سعياً وراء تحويله إلى قاعدة لتطلعاتها في القارة الإفريقية.

ننشر فيما يلي إحدى افتتاحيات «المجرد»، وهي تتعلق بآراء حزبنا المتخذة بشأن أهم السياسة الإسبانية تكشف عن نفسها أكثر من ذي قبل.
ويرجع تاريخ نشر الافتتاحية إلى 31 مارس 1967 بالعدد 141 :

ما من شك في أن مواقف التردد والتقهقر، بل التخليات التي تميزت منذ السنوات الأولى للاستقلال إزاء المناطق المحتلة في الجنوب المغربي، قد أدت إلى نتائج ومضاعفات خطيرة في وضعية هذه المناطق، ووفرت أمام إسبانيا، وغيرها، إمكانيات للدرس والتأمل، لم تكن متوفرة لها من قبل، بل فتح هذا الموقف وتقلب الموقف الرسمي المغربي خلال سنوات مضت شهية كل الطامعين في أراضينا، وفي ثرواتها المعدنية بالجنوب.

وقد جدت في وضعية هذه المناطق معايير جديدة زادت الأمور تعقيدا على تعقيد:

- فهناك إسبانيا التي أصبحت في وضع سياسي لم يكن لها من قبل؛ والتي زادها حلف الأطلسي المغربي قوة وتطلعا.

- وهناك، من جانب آخر، الثروات المعدنية التي اكتشف أغلبها في هذه المناطق، والتي أثارت مطامع الاحتكارات الرأسمالية الغربية، وفتحت الجبال للتأمل والدرس.

- وهناك في جانب ثالث موريطانيا التي أصبحت - نتيجة لتقريط المغرب - في وضع دولي يمكنها من القيام بمناورات موازية في هذا الباب ... عناصر معدت كلها، وبمعدد السبيل، أمام المخططات الاستعمارية الرأسمالية الأسبانية وغير الأسبانية - للتأمل على هذه المناطق وعلى تخومها.

وبالنسبة للوضع الجزائري إزاء هذه القضايا - لأسباب متعددة - فينطوي عليها أهمية وحساسية، لا بد أنهما تؤثران على اتجاهها أبلغ تأثير.

إننا، وإلى جانب الجماهير الشعبية كلها نرفض كل مخطط استعماري، وكل التنازلات المخلة، التي تمت كلها الاحتكارات الرأسمالية في هذه المناطق، كما لا بد أن نرفض كل محاولة للاستعمار في مخططه كيفما كان، وفي أي جهة كانت.

ونأمل أن تكون النظرة الواقعية المستقبلية المستمدة من المصالح الحيوية، القريبة والبعيدة لجماهيرنا الشعبية الغربية من كل مكان، هي التي تتغلب، وتقود الجميع إلى أفق أسمى من المطامع الآنية، وفي إطار أوسع من النظرات «الشوفينية» الضيقة.

«المجرد»

تطريح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول حملة السلطة ضد التجار الصغار

1969

شهدت مختلف مدن المغرب وقراه . خلال الاسبوع الاخير من شهر يناير 1969 حملة محمومة شنتها سلطات القمع ضد التجار الصغار، فيما سمته بـ "حملة محاربة الغلاء وارتفاع الاسعار".

ان المسؤولين بقيامهم بهذا العمل التضليلي الجديد ليؤكدون مرة أخرى على النحو الذي سلكوا فيه أنفسهم باتباع سياسة منغلقة بعيدة تماماً على الجماهير الشعبية وانحرافها واستغلال هذه الجماهير فقط موضوعاً يطبون عليه النتائج الوخيمة لسياستهم هذه .

انه ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة هي احدى العواقب المنطقية للسياسة الاقتصادية الخطيرة التي ينهجها المسؤولون والتي تنعكس على حياة الجماهير وغيرها من الفئات الشعبية المحرومة من عمال ، حرفيين ، وتجار صغار ، وغيرها . فمنذ سنوات ، القوة الشرائية لكل هذه الطبقات في تدهور مستمر على حساب مزيد من الثراء الفاحش للكمشة من المنتفعين والاحتكاريين الكبار الذين يتصرفون مطلقاً في التجار ويعملون على توريط بلادنا اكثر فاكثر في طريق التبعية للاجنبي ، وجعل مصيرها يتعلق به دائما وفي سائر المجالات الحيوية اقتصادياً ، مالياً ، ثقافياً .

وبهذه المناسبة :

يستنكر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مرة أخرى التدابير الحكومية الاقتصادية بالزيادة في المواد الاساسية ، ويرى فيها مظهراً آخر يؤكد افلاس السياسة الاقتصادية والاجتماعية الحالية في البلاد .

- ويعلن عن تضامنه مع المستهلكين من مختلف طبقات الجماهير الشعبية والتي هي ضحية هذه الوضعية لكونها تشكل القاعدة الواسعة التي تحس مفعول الزيادات الرسمية في الاسعار مما يتسبب في شدة غلاء المعيشة .

- ويعلن بالأخص عن تضامنه مع التجار الصغار الذين لم يكونوا سوى موضوع قمع حكومي بلور اسلوب المسؤولين في مخاطبة الجماهير ونوع المقاربة الذين يتكلب عليهم اسلوب القمع والاضطهاد من عمال وفلاحين وطلبة ومثقفين - وتجار صغار .

- ويعلن مساندته لحركة التجار الصغار في مواجهة القمع المسلط ضدهم ويهنئهم على روح الصمود التي اظهروها خلال مختلف

- ويهنئ كل الجماهير الشعبية وعموم السكان في مختلف انحاء القطر الذين ادركوا بوعيهم العمق الحقيقي من الحملة المعشوشبة للمسؤولين فتضامنوا مع التجار الصغار في معركتهم بشكل رائع . وأفشلوا بذلك مخططات المسؤولين الرامية لاذكاء التفرقة والشقاق بين الجماهير الكادحة ذات المطامح الواحدة . والمعركة الواحدة . والمصير الواحد .

الدار البيضاء في فاتح فبراير 1969

1969 رد المذكرة التي رفعها الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى رئاسة الحكومة يوم الأربعاء 16 أبريل في موضوع الانتخابات البلدية والقروية.

في شهر يوليوز المقبل ستنتهي مدة انتخابات النواب الحاليين في المجالس البلدية والقروية. وقد كانت نيابتهم الحالية قد ابتدأت في شهر يوليوز من سنة 1962 وكان المفروض ان تنتهي بعد ثلاث سنين. ولكن مرسوماً ملكياً آنذاك مد أجل النيابة ثلاث سنين أخرى. وبذلك ارتفعت لست سنين ستنتهي كلها في الصيف القادم.

وإذا كانت الاجهزة الرسمية، وبالأخص مصالح وزارة الداخلية، تستعد للانتخابات المقبلة في احتياط تام وتكتم على ما يظهر، فان الرأي العام المغربي من جهته يسير نحوها في الظروف الراهنة بإهمال تام وعدم مبالاة.

على ان المشكل مطروح على حزبنا، مادام يحس قضية أساسية في حياتنا الوطنية ومادامت الاراء متطلعة إلى معرفة موقفنا بالضبط من انتخابات بلدية محتملة في الوقت الراهن بعد قرار المقاطعة، الذي كان قد اتخذه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أثناء انتخابات 1963 في ظروف أخطرت فيها هيئات سياسية ونقابية ان تتخذ نفس القرار.

انه الجميع يذكر ان الانتخابات البلدية والقروية الاولى جرت في أواخر سنة 1960 فاصطدمها الجماهير الشعبية في المغرب وكانت النتيجة في حد ذاتها، انتصاراً ساحقاً للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في مجموع المدن تقريباً. وفي أهم الجماعات القروية على طول البلاد وعرضها.

ولكن عوض ان تسجل الدولة هذا الحدث الديمقراطي البارز بحياد وواقعية وتتخذ منه قاعدة صحيحة إذ ذاك.

لبناء ديمقراطية حقة على الصعيد المحلي. عمدت بسرعة لاصدار تشريع تقني. جرد المجالس المنتخبة من جميع امتيازاتها تقريباً، وضيق خناق الوصاية المركزية عليها. وجعلها جهازاً تسييرياً عقيماً تحت نظر اعوان السلطة المحليين. وذلك من بين الاسباب الاساسية التي تعرقل المجالس والجماعات، موضوعياً في اداء مهامها الاساسية الان.

ولم تكتف الحكومة منذئذ من تضييق خناق الوصاية المركزية على الأجهزة التسييرية للجماعات المحلية، صعدت القمع ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نفسه. تصعيداً مستمراً، ليصل إلى اعلى قمته قرب انتهاء المدة الانتخابية سنة 1963.

وكانت أدوات القمع الاساسية، والحملة الانتخابية على الابواب هي:

الجبهة، وهي حزب سياسي مرتجل يتزعمه الوزراء ويتحرك بوسائل الدولة مدة الحملة الانتخابية.

والادارة العامة ولاسيما منها مصالح وزارة الداخلية.

- وجهاز النيابة العامة بامكانياته الزجرية الواسعة. التي فتحت الابواب لاعتقال عدد من مرشحينا. وعرقلت كثيراً من امكانياتنا الانسانية والنظرية. مدة الحملة الانتخابية الجارية إذ ذاك.

وقد تجاوزت دينامية القمع. هدف تحطيم الاتحاد الوطني في الانتخابات، وتشتيت اطاراته، لتمس هيئات وطنية اخرى لم تكن ترضى عنها الادارة، وأصبح مناضلوها و مرشحوها بدورهم - يستهدفون لتهرفات شاذة وأعمال عنيفة مضادة يستحيل عليهم معها ان يؤدوا واجباتهم الانتخابية

بشكل عادي .

وفي هذه الحالة بالضبط قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والاتحاد المغربي للشغل وحزب الاستقلال كل بمحض تلقائيته ، وأستنادا على تجربته الخاصة ، وبدون اي اتفاق بين هذه الهيئات سابق ، قرروا سحب مرشحيهم نهائياً ، مقاطعة الانتخابات البلدية والقروية المذكورة وكل المقاطعة الشعبية و الاستياء العام . واعلنت الادارة بعد ذلك ان جميع مرشحيها قد « انتخبوا » بدون معارض لمدة ست سنوات .

واليوم يجد المغرب نفسه على عتبة مدار جديد فيما يتعلق بحياته البلدية والقروية ، ويريد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يعتقد ان صفحة من الماضي قد طويت ، ويجب ان تطوى . وانه على الحكومة الآن انه تمكن الجماهير الشعبية من ممارسة حق أساسي من حقوقها في انتخاب نواب عنها بحرية ، وباستقلال تام عن كل تدخل اداري .

ويرى الاتحاد الوطني انه المواطنين لن يتمكنوا من ممارسة هذا الحق إلا إذا تحققت ظروف للعمل سليمة . سواء فيما يتعلق بحرية الترشيح . وفيما يتعلق بوسائل واعداد الحملة الانتخابية . التي يحدد القانون اطارها بمساواة بين المواطنين . او فيما يتعلق على الخطوط لممارسة الحياة الادارية النزيهة .

ان تحقيق ظروف للعمل سليمة ، ستكون عاملاً أساسياً هاما في اعادة الثقة لنفوس الناخبين قصد أداء واجبهم الانتخابي بحماس . واعادة هذه الثقة يقتضي ان تعد الحكومة فتح قوائم انتخابية للتسجيل من جديد .

بصفة طارئة في وجه الجماهير الغفيرة من المواطنين الذين لم يسجلوا أنفسهم في السابق كرد فعل نفسي بعد ما سبق ان أظهرته الادارة من تصرفات غير مقبولة، أثناء الحملة الانتخابية لسنة 1963 -

ومن الضروري في نظرنا ان تصدر الحكومة تعليماتها الواضحة منذ الآن بمنع اعوان الادارة المحليين من الاستمرار في الاتصال بأفراد للضغط عليهم في ترشيح أنفسهم في لائحة حكومية، بقطع النظر عن انتمائهم السياسي، فقد اتصلت الادارة فعلاً بجملة من مناضلينا تعرض عليهم ترشيح انفسهم في لائحة ادارية -

إن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرى ان تدخلات من هذا النوع، كالتدخلات من وراء ستار التعاون الوطني او اية هيئة أخرى تحت نظر الادارة ستكون لها على سير الانتخابات المقبلة عواقب وخيمة - وستحطي موضوعياً نفس النتائج التي أعطتها أثناء سنة 1963 -

ويريد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يلفت النظر هذا بوجه خاص إلى البيانات واللبس اللذين أمدتا بهما في قطاع كبير من الرأي العام المغربي في المدة الاخيرة فيما تنسبه الحكومة منذ عدة اسابيع - بالاتحاد الشعبي. ان المصلحة تقتضي أن ترفع الحكومة اللبس وتعطي توضيح للرأي العام المغربي ان الغاية منه والوسائل المالية والادارية الضخمة التي وضعتها تحت تصرفه، لا علاقة لها مطلقا بالانتخابات على عكس ما يروج الآن فيحدث اسوأ الأثر في نفوس الناخبين ويوقظ مخاوفهم -

وهناك نقطة اساسية أخرى ، تتعلق بممارسة الحريات العامة ولا سيما منها حرية التعبير والاجتماعات الذين بدونهم لا يمكن أن تجرى انتخابات حرة ولا عملية انتخابية محترمة .

لقد كرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مساعيه لحمل الحكومة على مراجعة موقفها . لرفع الحجز على صحافة وتمكينه من حق التعبير الوطني في اصدار صحافة تعبر عن رأيه ، وتبين وجهة نظره إطاراته ومناضليه في الاحداث الوطنية الجارية .

انه لنجاح بلادنا في تنظيم هذه الاستحقاقات الاجتماعية على أساس ديمقراطي سليم أمر تعتز به ، كما نعتز الآن كامة وأنت حارسنا في معركة الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يضطلع في المغرب بهذه الكفاح الطلائعي الشاق بشجاعة وتجرد ، ليستخلص مسؤولياته على ضوء المصلحة الحقيقية للجماهير التي وضعت ثقتها فيه . وباعتبار وسائل العمل التي تتوفر بين يديه وفي الاتجاه الذي يفرضه الواجب الوطني .

بيان من المكتب السياسي حول المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب

ان المكتب السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

- إذ يسجل المأزق الذي توغل فيه المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعد 5 أيام من المناورات الشكلية والتكتيكات الزائفة الخارجة على الإطار النقابي والتي تتميز كلها بمداها الخطير والعقيم في آن واحد.

- ويسجل أيضا موقف الأوساط الرجعية المغربية التي تسعى إلى استغلال قرار رفع جلسات المؤتمر الطلابي استغلالا يرمي إلى خلق جو مشحون من التفرقة وتثبيط العزائم في وسط الطلاب المغاربة.

وهو إذ يؤكد الأهمية الوطنية التي يكتسيها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كفريق طلائعي في البلاد وماله من مكانة ممتازة بين القوات الشعبية الأخرى.

- ويعتقد أن الظروف الخطيرة التي يمر بها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لا تسمح للطلبة المناضلين في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالتملص من مسؤولياتهم وان في إمكانهم كما أن عليهم كمؤتمرين أن يبرهنوا على ما لهم من قدرة التماسك وأن يعطوا الدليل على ما لهم من شجاعة ووعي حتى ينقذوا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من العواقب الوخيمة المترتبة عن العادات السيئة والوصولية وروح الحلقيات والحسابات السياسية الضاطئة وهي التي تسببت في الوضعية الراهنة.

أ - يذكر:
بأن عقيدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما يتعلق بالنقابة تقوم على مبدأين أساسيين هما:
- استقلال النقابات عن الحكم والأحزاب السياسية.
- الوحدة النقابية على الصعيد الوطني.

ب - يساندون بدون أي تحفظ أو تقنين الديمقراطية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) وعليه:
1 - يجب أن تكون الممارسة الفعلية للديمقراطية مضمونة للطلبة.
2 - يجب أن تعتبر المواجهات التي تجري في الكواليس وأعمال السمسرة للربح الجارية بين الكتلات كأعمال مخالفة لمبدأ الديمقراطية ومجردة من كل صبغة الزامية بالنسبة للمؤتمر.
3 - إن الحظوظ متساوية بالنسبة لكل الطلاب الراغبين في تبوء مناصب القيادة أو المسؤولية وذلك عن طريق ممارسة الديمقراطية ممارسة عادية.
4 - وحتى تبقى المداولات محتفظة على طابعها الايجابي وحتى لا تنقلب الديمقراطية إلى فوضى فانه يتعين أن تقدم كل الاقتراحات كتابة في الجلسة العامة للمؤتمر وأن تخضع للتصويت.

ج - ينبذ التعصب الحزبي:
1 - ذلك أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منظمة مستقلة عن الأحزاب السياسية وأن المقاييس المشروطة للارتقاء إلى مناصب القيادة أو المسؤولية هي الكفاءة والإخلاص
2 - وإن النزعات بين الأحزاب السياسية واختلافاتها في الآراء وبصفة عامة كل ما يتصل بولاءات بعضها

بعض هي من اختصاص هيآت هذه الأحزاب لا غير
وهي التي يرجع إليها أمر دراستها عن طريق أجهزتها
المسؤولة لا بواسطة هيآت نقابية طلابية.

د- وفي نطاق روح الأخوة النضالية والزمالة فإن
المكتب السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية
يوجه نداء إلى طلابه المناضلين كي يحترموا
هذه المبادىء السليمة الواضحة فهد افشال
مناورات الرجعية وانقاد منظمتهم من الحزاب.

الدار البيضاء في 8 غشت 1969